

«مجبك الخازن» تحت حماية كبار الضباط



المجبك قائم بصورة غير شرعية ومخالفة وهدم دون رخص (ارشيف)

أنه كل المرامل والمجابل وأوقفت الشاحنات، باستثناء مجبل ال الخازن غير الشرعي، نظراً إلى تواطؤ بعض عناصر قوى الأمن مع أصحاب المحافر والمجابل، وهو ما تؤكدته شهادات أبناء البلدة. يتابع خليل عمليات الكرّ والفزّ تصبغ علاقتنا مع القوى الأمنية، التي لم تنفذ قرارات الإقفال يوماً، بحجة أن قادة الفصائل التي يتبعونها لم يأمرهم بذلك، وهم دأبوا على تسهيل حركة مرور الشاحنات يومياً (صباحاً ومساءً) بين الساعة الخامسة والسادسة بعد رحيل الدوريات.

أنشأت شركة «إيلكا» المملوكة من مؤسسة رشيد الخازن للتعهدات، مجبل الباطون منذ سنوات لتنفيذ عقود المياه بين لاسا وقههز بموجب يقول خليل تبيّن لنا لاحقاً عدم وجود أي عقد، وأن المجبل قائم أسوة بسائر المحافر والمارمّل بصورة غير شرعية ومخالفة ومن دون رخص، وقد حوّلت إيلكا استثماره إلى مؤسسة نخلة زغيب رغم انتهاء مدته.

يقع المجبل فوق منطقة الينابيع التي تروي بساتين البلدة وتزوّد أهاليها بمياه الشرب، وهي باتت غير صالحة لاختلاط الكلّس والمواد الكيماوية فيها. ويبعد عن البيوت السكنية مسافة 100 متر، ما يزيد من أضراره المباشرة نظراً إلى السموم التي تنفّسها دواخينه.

عملياً، 12% من مساحة ميروبا (8 ملايين و225 ألف متر مربع) تحتلها المحافر ومجابل الباطون، ومع مرور سنوات على عملها اضمحلت الينابيع والغابات، وتحوّلت إلى صحراء عبارة عن أودية عميقة بسبب استخراج الرمول. وبدل استصلاحها، مُلئت بنفايات المستشفيات والإطارات والتنك والبلاستيك والأبقار النافقة،

فيضان عتيق

أسس، شهدت منطقة جرد كسروان، وتحديدًا ميروبا، يوماً أمنياً بامتياز. انتشرت وحدات من فرع المعلومات والاستقصاء والانضباط في قوى الأمن الداخلي على كل مداخل البلدة، وصولاً إلى جردها، وداهمت مواقع المرامل والمحافر وأقفلتها، بناءً على أوامر وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، تنفيذاً لقراره الصادر في 2015/3/2 القاضي بإقفال كل المرامل والمجابل والكسارات غير الشرعية في المنطقة. أقفلت المرامل والمجابل، بعد أكثر من سنة من الامتناع عن تنفيذ القرار، لكن مجبل باطون واحداً بقي عصياً على كل القرارات، تملكه شركة



12% من مساحة ميروبا تحتلها المحافر ومجبل الباطون



«إيلكا» وتستثمره راهناً مؤسسة نخلة زغيب. بحسب معلومات «الخبّار»، أتى قرار المشنوق بناءً على تقارير وصلته عن تورط ضباط كبار في منطقة جبل لبنان في فضائح رشى، مقابل تأمين غطاء لهذه المرامل غير الشرعية. أول من أسس، توجه رئيس بلدية ميروبا الياس خليل إلى وزارة الداخلية للمطالبة بإقفال هذه المرامل التي لغتصبت بيئة البلدة، وإلا ستصبح أسماء المتورطين في كل وسائل الإعلام. وقال: «اجتمع المجلس البلدي الأسبوع الماضي، واتخذ قراراً بالتوجه إلى وزير الداخلية للمطالبة بتنفيذ قراره القاضي بإقفال هذه المواقع المنتشرة في منطقة ميروبا العقارية. وأمس، نفذ الوزير المشنوق يوماً أمنياً في البلدة، أغلقت على

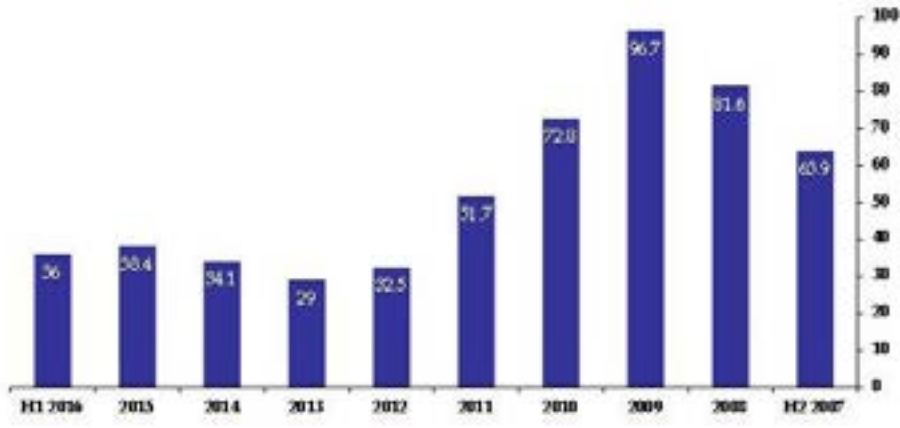
يحمل أعضاء المجلس البلدي وزير الداخلية «مسؤولية كل نقطة دم قد تهدر في حربهم ضد المرامل والمجابل، ويهددون بعضيان وإغلاق الطرقات وتنفيذ القانون بأنفسهم إذا ما عادت حالة الفلتان وبقي المجبل شغلاً».

وبحسب وصف خليل «هذا الواقع جعل من ميروبا منطقة منكوبة». المطلوب اليوم تنفيذ القرارات والقوانين وعدم إبقائها حياً على ورق، ووضع حل مع وزارة البيئة لإعادة ترميم ما تشوّه من ميروبا.

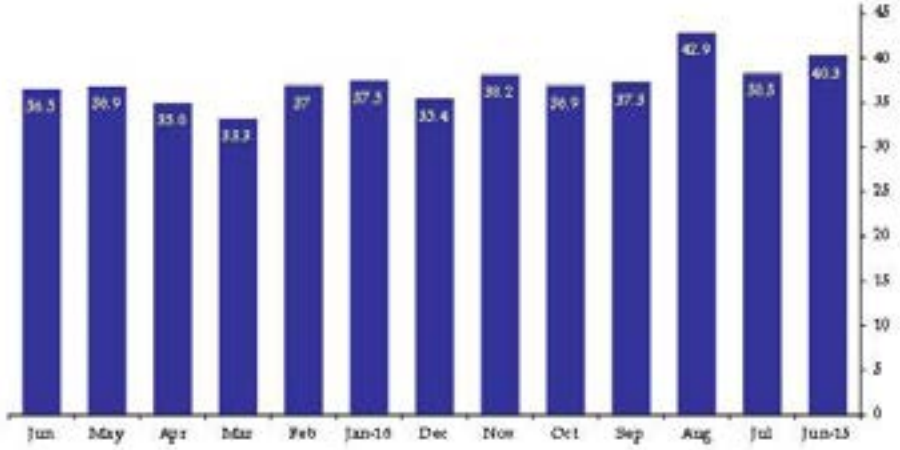
مؤشر

مؤشر ثقة المستهلك: 71,2% يتوقعون تدهور وضعهم المالي

مؤشر ثقة المستهلك على اساس سنوي



مؤشر ثقة المستهلك على اساس شهري



أن هذا التقدم لا يعكس تحوّلًا في اتجاه ثقة المستهلك أو تغييراً جوهرياً في رأي الأسر أو سلوكها، إذ إن النتائج أظهرت أن 7,1% فقط من اللبنانيين الذين شملهم الاستطلاع توقعوا أن تتحسن حالتهم المالية في الأشهر الستة المقبلة، مقابل 71,2% رأوا أن وضعهم المالي سيدهور، و19,5% أن وضعهم المالي سيبقى على حاله. كذلك بيّنت نتائج المؤشر أن الإنفاق سجلن مستوى ثقة أعلى نسبياً من ذلك الذي سجّله الذكور، وأن المستهلكين المنتهين إلى الفئة العمرية الممتدة من 21 إلى 29 سنة سجّلوا مستوى ثقة أعلى من الفئات العمرية الأخرى، وأن الأسر التي يعادل أو يفوق دخلها 2500 دولار أميركي شهرياً سجّلت مستوى ثقة أعلى من ذلك الذي سجّله الأسر ذات الدخل الأقل. بالإضافة إلى ذلك، سجل الطلاب في الفصل الثاني من عام 2016 مستوى ثقة أعلى من الذي سجّله العاملون في القطاع الخاص، وربات المنزل، والعاملون لحسابهم الخاص، والعاملون في القطاع العام والعاملون من العمل. كذلك سجّل المستهلكون في جبل لبنان أعلى مستوى للثقة بين المحافظات في الفصل الثاني من العام، تلاهم المستهلكون في بيروت، وجنوب لبنان، وشمال لبنان والبقاع. وسجل المستهلك المسيحي أعلى مستوى من الثقة، مقارنة مع أبناء الطوائف الأخرى، وتبعه المستهلك السنّي، فالدرزي، والشيعي على التوالي.

أظهر مؤشر بنك بيبيلوس والجامعة الأميركية في بيروت لثقة المستهلك للفصل الثاني من عام 2016 ركوداً في ثقة المستهلكين اللبنانيين، حيث رأى 78% منهم أن وضعهم المالي الحالي هو «أسوأ» مما كان عليه قبل ستة أشهر، فيما رأى 17,6% أن وضعهم المالي بقي على حاله، في المقابل، 4,4% فقط رأوا أن وضعهم المالي هو «أفضل» مما كان عليه في الأشهر الستة السابقة، وهي النسبة الفصلية الثامنة الأدنى منذ بدء احتساب المؤشر في تموز 2007.

بلغ معدل المؤشر الشهري 36,1 نقطة في الفصل الثاني من عام 2016، أي دون تغيير ملموس عن 35,9 نقطة، وهو المعدل المسجل في الفصل الأول من العام، فيما بلغ معدل المؤشر الفرعي للوضع الحالي 34,2 نقطة، مسجلاً تحسناً بنسبة 4,1% عن الفصل الأول، فيما بلغ معدل المؤشر الفرعي للتوقعات المستقبلية 37,4 نقطة، أي بتراجع نسبته 1,4% عن الفصل الأول من عام 2016. وعلى الرغم من تقدم المؤشر الفرعي للتوقعات المستقبلية على المؤشر الفرعي للوضع الحالي خلال شهرين من الأشهر الثلاثة للفصل الثاني من عام 2016، وخلال خمسة أشهر من الأشهر الستة الأولى من العام، إلا أن كبير الاقتصاديين ومدير قسم البحوث والتحليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيبيلوس، نسيب غبريل، لفت إلى